

برنامج تعالیمی



دانش علم المورثات

الأبي عبد الملك
أشهر خليفة صالح الكلب



إضغط على
الرابط التالي
هنا

scannerbooks.blogspot.com

لمزيد من الكتب

بَرَنَامُجِ تَعَاهِدِي
فِي
دَرَسَتِهِ عَلِيمِ الْمَوَارِيثِ

ح) راشد خليفة صالح الكليب، ١٤٣١هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الكليب، راشد خليفة صالح
برنامج تعليمي في دراسة علم الموارث / راشد خليفة
صالح الكليب - العيون ١٤٣١هـ
٥٦ ص: ٢٤٨١٧ سم

ردمك: ٢ - ٥٣٧٤ - ٠٠ - ٦٠٣ - ٩٧٨
١ - الموارث ٢ - التراكات (فقه إسلامي) ٣ - الوصايا
(فقه إسلامي) ١. العنوان
ديوي ٢٥٣٠٩٠١ ١٤٣١/٥٠٢٩

رقم الإيداع: ١٤٣١/٥٠٦٩

ردمك: ٢ - ٥٣٧٤ - ٠٠ - ٦٠٣ - ٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٧٤٧٧ / ٢٠١٠ م

دار سبيل المؤمنين
للنشر والتوزيع

عين شمس - القاهرة - جمهورية مصر العربية

جوال: ٠٠٢٠١٠٧٦١٠٠٩٩

E.mail: Dar_Sabilelmomnen@yahoo.com

Dar_Sabilelmomnen@hotmail.com

بَرْنَامَجُ تَعَابِي

فِي

دَرَسَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

رَأْسُ دِينِهِ خَلِيفَتُهُ صَلَاحُ الْكَلْبِ

وَأَسْلَمْنَا الْمَوْمِنِينَ

لِلنَّشْرِ وَالنَّوْزِيعِ

قال تعالى

﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ
الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ۝﴾

[النساء: ١١٥]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا؛ من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [١٠٤].

[سورة آل عمران: ١٠٢]

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَّوْهَا وَمِنْهَا رَجَا كَثِيرٌ وَنِسَاءٌ

وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [سورة النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [٧٠] يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ

وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [سورة الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد:

فهذه نبذة موجزة في علم الموارث جمعتها للقاصرين من أمثالي، ولخصت أكثرها من كلام شيخنا عبد الله بن عبد العزيز العقيل حفظه الله، وشيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وغيرهما من أهل العلم نفعا الله والمسلمين بعلومهم وإفادتهم آمين. وقد جردتها من الدليل والتعليل في جميع المواضع طلباً للاختصار، وسميتها «برنامج تعليمي في دراسة علم الموارث»، اختصرته تبصيراً للمبتدئ بطريق هذا العلم لكي يكون لهم عوناً بعد الله عز وجل على فهمه، والله المستول أن يعمم النفع بها، وأن يجعل السعي فيها خالصاً لوجهه الكريم، وسبباً للفوز لديه بجنت النعيم، إنه ولي ذلك

والقادر عليه.

وَأَسْأَلُ اللَّهَ الْمَعُونَةَ وَالتَّوْفِيقَ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِينَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

تأليف

راشد بن خليفة الكليب



الباب الأول

ويشتمل على فصلين الفصل الأول

ويشتمل على عشرة مباحث:

* المبحث الأول: أهمية دراسة علم الفرائض:

يُعَدُّ علمُ الفرائض من أهم العلوم الشرعية، وما يدل على أهميته أمورٌ؛ منها:

- ١- أن الله تعالى تولى تقدير الفرائض بنفسه، وأنزل فيها آيات تتلى إلى يوم القيامة.
- ٢- ما ورد في فضله من النصوص - وهي وإن كانت في أحادها ضعيفة إلا أن بعضها يقوي بعضاً، كما أنها من أحاديث الفضائل^(١).
- ٣- ما ورد في فضله من الآثار عن السلف رضوان الله عليهم^(٢).
- ٤- أنها من حدود الله التي حدّها لعباده، ووعد من أطاعه فيها بالجنة والفوز العظيم، وتوعد من تعدى عليها بالنار والعذاب المهيمن^(٣).
- ٥- أن العلماء قد أفردوا له كتباً خاصة مع كونه باباً من أبواب الفقه.

(١) فمن ذلك قوله ﷺ: «تعلموا الفرائض، وعلموها؛ فإنه نصف العلم، وهو ينسى، وهو أول شيء يُنزع من أمتي» رواه ابن ماجه (٩٠٨/٢) برقم (٢٧١٩).

وقوله ﷺ: «العلم ثلاثة، وما سوى ذلك فهو فضل: آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة» رواه أبو داود (٣٠٦/٣) برقم (٢٨٨٥)، وابن ماجه (٢١/١) برقم (٥٤).

(٢) فمن ذلك قول عمر بن الخطاب ؓ: «تعلموا الفرائض؛ فإنها من دينكم» رواه سعيد بن منصور في سننه (٢٨/١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٣٩/٦)، وغيره.

(٣) فقد ختم آيات الموارث بقوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ١١﴾ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ١٢﴾ [سورة النساء: ١٣، ١٤].

* المبحث الثاني: تعريف علم الفرائض:

هو العلم بقسمة الموارث فقهاً^(١) وحساباً.

* المبحث الثالث: موضوعه:

التركات: وهي ما يخلفه الميت من أموال وحقوق^(٢) واختصاصات^{(٣)(٤)}.

* المبحث الرابع: ثمرته:

إيصال ذوي الحقوق حقوقهم.

* المبحث الخامس: حكمه:

فرض كفاية، إذا قام به من يكفي سقط الإثم عن الباقي وأصبح في حقهم سنة.



(١) هذا شرعي، وهو مراد لذاته، وهو معرفة من يرث ومن لا يرث ومقدار ما لكل وارث.

(٢) مثل: حق الشفعة.

(٣) مثل: كلب الصيد، والسياد النجس.

(٤) الاختصاص: عبارة عما يختص مستحقه بالانتفاع به، ولا يملك أحد مزاحمته، وهو غير قابل للتمويل والمعاوضات، مثل: كلب الصيد، يجوز اقتناؤه للانتفاع به في الصيد والحرق والحراسة، لكن لا يصح بيعه. انظر قواعد ابن رجب (٢٠٤) تحت قاعدة الخمس والثمانون - النوع الرابع. وانظر تحفة أهل الطلب في تجريد أصول قواعد ابن رجب (٩٧-٩٨).

* المبحث السادس: الحقوق المتعلقة بالتركة:

الحقوق المتعلقة بالتركة خمسة حقوق، وهي مرتبة على ما يأتي:

١ - مؤنة التجهيز^(١).

٢ - الحقوق المتعلقة بعين المال كالدين الموثق برهن.

٣ - الديون المرسلة في الذمة.

٤ - الوصايا^(٢).

٥ - الإرث.

تعريفه	موضوعه	ثمرته	حكمه	الحقوق المتعلقة بالتركة ^(٣)
هو العلم بقسمة الموارث فقهاً وحساباً	التركات: وهي ما يخلفه الميت من أموال وحقوق واختصاصات.	إيصال ذوي الحقوق حقوقهم.	فرض كفاية إذا قام به من يكفي صار في حق الباقيين سنة	١ مؤنة التجهيز.
				٢ الديون المتعلقة بعين المال كالرهن.
				٣ الديون المرسلة في الذمة.
				٤ الوصايا.
				٥ الإرث.

(١) تجهيز الميت بتفسيله وتكفينه وحنوطه وحمله ودفنه وما يتعلق بذلك.

(٢) الوصية: هي الأمر بالتبرع بالمال بعد الموت بالثلث فأقل لأجنبي. فإن كانت بأكثر من الثلث أو لوارث فلا بد من رضی الورثة.

(٣) الحقوق المتعلقة بالتركة خمسة حقوق، وهي مرتبة.

* المبحث السابع: أركان الإرث:

أركان الإرث ثلاثة؛ هي:

- ١- المورث. ٢- الوارث. ٣- حق موروث.

قال ناظم «البرهانية» في علم الفرائض: باب أركان الإرث:

ووارث مُـورث مـوروث أركانه ما دونها تورث

* المبحث الثامن: شروط الإرث:

شروط الإرث ثلاثة؛ هي:

- ١- تحقق موت المورث ^(١) أو إلحاقه بالأموات حكماً ^(٢).

- ٢- تحقق حياة الوارث أو إلحاقه بالأحياء حكماً ^(٣).

- ٣- العلم بسبب الإرث.

قال ناظم «البرهانية» في علم الفرائض: باب شروط الإرث:

وهي تحقق وجود الوارث موت المورث اقتضا التوارث



(١) ويتحقق من موت المورث بواحد من ثلاثة أشياء:

الأول: المشاهدة.

الثاني: الاستفاضة.

الثالث: شهادة عدلين بموته.

(٢) كالفقود إذا حكم القاضي بموته.

(٣) أو إلحاقه بالأحياء حكماً كالحمل، فإنه يرث بشرطين:

أحدهما: تحقق وجوده في الرحم حين موت المورث ولو نطفة.

الثاني: انفصاله حياً حياة مستقرة.

* المبحث التاسع: أسباب الإرث:

أسباب^(١) الإرث ثلاثة؛ هي:

١- النكاح^(٢).

٢- النسب^(٣).

٣- الولاء^(٤).

قال ناظم «الرحبية»: باب أسباب الميراث:

أسباب ميراث الوري ثلاثة كل يفيد ربه الوراثه
وهي نكاح وولاء ونسب ما بعدهن للمواريث سبب

(١) الأسباب جمع سبب، وهو لغة: ما يتوصل به إلى غيره، كالحبل والطريق.

واصطلاحاً: ما يلزم من وجوده الوجود، ومن عدمه العدم لذاته.

(٢) عقد الزوجية الصحيح، وإن لم يحصل مسيس أو خلوة، ويورث من الجانبين، وقولنا الصحيح خرج به الفاسد؛ فإنه لا توارث فيه؛ لأن وجوده كعدمه، وقدمنا النكاح لأنه يورث به من الجانبين، ولأن صاحب الفرض مقدم على العاصب.

(٣) وهو القرابة. وهي الاتصال بين إنسانين بالاشتراك في ولادة قريبة أو بعيدة، وأقسام الورثة من الأقارب كالآتي:

أصول: وهم الآباء والأمهات وإن علوا.

فروع: وهم أولاد الميت وأولاد بنيه وإن نزلوا.

حواشي: وهم قسبان:

أ- الإخوة وبنوهم ما عدا بني الإخوة لأم.

ب- العمومة وبنوهم.

ت- ويورث بها من الجانبين تارة؛ كالابن مع أبيه، والأخ مع أخيه، ومن أحد الجانبين أخرى كابن الأخت لغير أم مع عمته، والجدلة أم الأم فإنها ترث ولد بنتها ولا يرثها، وهذا على قول من لم يورث ذوي الأرحام.

(٤) عصوبة سببها نعمة المعتيق على رقيقه بالعتيق؛ سواء كان مُنجزاً أو مُعلّقاً، تطوعاً أو واجباً بإيلاء أو غيره، ولو بعوض، فيرث به المعتيق من حيث كونه معتقاً وعصبة المتعصبين بأنفسهم ولا عكس.

وأخرنا الولاء لأنه لا يورث به إلا من جانب واحد.

* المبحث العاشر: موانع الإرث:

موانع الإرث ثلاثة؛ هي:

- ١ - الرق^(١). ٢ - القتل^(٢). ٣ - اختلاف الدين.

قال ناظم «الرحبية»: باب موانع الإرث ثلاثة:

وَيَمْنَعُ الشَّخْصَ مِنَ الْمِيرَاثِ وَاحِدَةٌ مِنْ عِلَلِ ثَلَاثٍ
رَقٌّ وَقَتْلٌ وَاخْتِلَافُ دِينٍ فَافْهَمْ فَلَيْسَ الشَّكُّ كَالْيَقِينِ



أركان الإرث وشروطه وأسبابه وموانعه

الرقم	أركان الإرث	شروط الإرث	أسباب الإرث	موانع الإرث
١	المورث	تحقق موت المورث أو إلحاقه بالأموات حكمًا	النكاح	الرق
٢	الوارث	تحقق حياة الوارث أو إلحاقه بالأحياء حكمًا	النسب	القتل
٣	الحق الموروث	العلم بسبب الإرث	الولاء	اختلاف الدين



(١) الرق في اللغة العبودية.

واصطلاحًا: هو عجز حكمي يقوم بالإنسان سببه الكفر.

فالرقيق لا يرث ولا يورث ولا يحجب، والمبعض يرث ويورث ويحجب بقدر ما فيه من الحرية.

(٢) وهو ما أوجب قصاصًا أو دية أو كفارة، وما لا فلا.

الفصل الثاني

ويشتمل على خمسة مباحث:

* المبحث الأول: أنواع الإرث:

النوع الأول: بالفرض. النوع الثاني: بالتعصيب.

* المبحث الثاني: تعريف الفرض:

الفروض: جمع فرض، وهو في اللغة يقال لمعان أصلها: الحز والقطع، ومنها التقدير. وفي الاصطلاح: النصيب المقدّر شرعاً لو ارث خاص، الذي لا يزداد إلا بالرد، ولا ينقص إلا بالعول.

* المبحث الثالث: الفروض المقدرة في كتاب الله ستة:

الفروض المقدرة في كتاب الله ستة وهي:

- | | | |
|--------------|------------|------------|
| ١ - النصف. | ٢ - الربع. | ٣ - الثمن. |
| ٤ - الثلثان. | ٥ - الثلث. | ٦ - السدس. |

ويعبر عنها بعبارات تدليلاً وترقياً:

فالأولى: النصف والثلثان، ونصفهما، ونصف نصفهما.

والثانية: الثمن والسدس، وضعفهما، وضعف ضعفهما.

الثالثة: الربع والثلث، ونصف كل وضعفه. (وهي أخصر ما يعبر به عنها).

قال صاحب «الرحبية» في منظومته: باب الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى:

واعلم بأن الإرث نوعان هما	فرض وتعصيب على ما قسمها
فالفرض في نص الكتاب ستة	لا فرض في الإرث سواها البتة
نصف وربع ثم نصف الربع	والثلث والسدس بنص الشرع
والثلثان وهما التمام	فاحفظ فكل حافظ إمام

* المبحث الرابع: جدول لأصحاب الفروض:

عدد اصحاب الفروض						الفروض		
الأخت لأب	الأخت ش	بنت الابن	البنت	الزوج	٥	النصف		
الزوجة			الزوج		٢	الرابع		
الزوجة					١	الثلث		
الأخوات لأب	الأخوات ش	بنات الابن	البنات	٤		الثلثان		
أولاد الأم			الأم		٢	الثلث		
ولد الأم	الأخت لأب	بنت الابن	الجددة	الجد	الأم	الأب	٧	السدس



* المبحث الخامس: الوارثون من الذكور والإناث

الوارثات من الإناث		الوارثون من الذكور			
الأم	١	الأب	١	الأصول	
الجدّة من قبل الأب	٢	الجد وإن علا	٢		
الجدّة من قبل الأم	٣				
البنت	٤	الابن	٣	الفروع	
بنت الابن	٥	ابن الابن وإن نزل	٤		
الأخت ش	٦	الأخ الشقيق	٥	الأخوة والأقارب والأولاد	الأولاد
الأخت لأب	٧	الأخ لأب	٦		
الأخت لأم	٨	الأخ لأم	٧		
		ابن أخ شقيق وإن نزل	٨		
		ابن أخ لأب وإن نزل	٩		
		العم الشقيق	١٠		
		العم لأب	١١		
		ابن العم الشقيق وإن نزل	١٢		
		ابن عم لأب وإن نزل	١٣		
الزوجة	٩	الزوج	١٤	النكاح	
المعتقة	١٠	المعتق	١٥	الولاء	

الباب الثاني

ويشتمل على ثمانية مباحث:
* المبحث الأول: أصحاب النصف:

الشروط				أصحاب النصف	
عدم الفرع الوارث				الزوج	١
عدم المعصب				البنت	٢
عدم الفرع الوارث الأعلى منها ^(١)				بنت الابن	٣
عدم الأصل الوارث من الذكور	عدم الفرع الوارث ^(٢)	عدم المعصب	الانفراد	الأخت ش	٤
عدم الأشقاء والشقائق ^(٤)	عدم الأصل الوارث من الذكور	عدم الفرع الوارث ^(٣)	عدم المعصب	الأخت لأب	٥

(١) إذا وجد الفرع الوارث الأعلى منها فلا تخلو من ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يكون ذكرًا فتسقط (أي بنت الابن).

الحالة الثانية: أن تكون أنثى وارثة النصف فتأخذ بنت الابن السدس تكملة للثلثين.

الحالة الثالثة: أن تكون اثنتين فأكثر فتسقط إلا مع وجود المعصب؛ والمعصب هو أخوها، أو ابن عمها أو الأنتزل منها

درجة إن احتاجت إليه، وهو ما يسمى بالأخ المبارك.

(٢) إذا وجد الفرع الوارث فلا تخلو من حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون ذكرًا فتسقط.

الحالة الثانية: أن تكون أنثى فأكثر فتأخذ الأخت ش الباقي تعصيًا مع الغير.

(٣) إذا وجد الفرع الوارث فلا تخلو من حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون ذكرًا فتسقط.

الحالة الثانية: أن تكون أنثى فأكثر فتأخذ الأخت لأب الباقي تعصيًا مع الغير.

(٤) إذا وجد الأشقاء والشقيقات انفرادًا أو تعددًا فلا تخلو من ثلاث حالات:

* المبحث الثاني: أصحاب الربع:

الشروط	أصحاب الربع	
وجود الفرع الوارث	الزوج	١
عدم الفرع الوارث	الزوجة فأكثر	٢

قال صاحب «الرحبية»: باب من يرث الرُّبْع:

والرُّبْعُ فَرَضُ الزَّوْجِ إِنْ كَانَ مَعَهُ
مِنْ وَلَدِ الزَّوْجَةِ مَنْ قَدْ مَنَعَهُ
وَهُوَ لِكُلِّ زَوْجَةٍ أَوْ أَكْثَرَا
مَعَ عَدَمِ الْأَوْلَادِ فَيِمَّا قُدِّرَا
وَذِكْرُ أَوْلَادِ الْبَنِينَ يُعْتَمَدُ
حَيْثُ اعْتَمَدْنَا الْقَوْلَ فِي ذِكْرِ الْوَلَدِ

* المبحث الثالث: أصحاب الثمن:

الشروط	أصحاب الثمن	
وجود الفرع الوارث	الزوجة فأكثر	١

قال صاحب «الرحبية»: باب من يرث الثمن:

وَالثَّمْنُ لِلزَّوْجَةِ وَالزَّوْجَاتِ
أَوْ مَعَ أَوْلَادِ الْبَنِينَ فَاعْلَمْ
مَعَ الْبَنِينَ أَوْ مَعَ الْبَنَاتِ
وَلَا تَطْنِ الْجَمْعَ شَرْطًا فَافْهَمْ

الحالة الأولى: أن يكون ذكراً فتسقط.

الحالة الثانية: أن تكون أنثى وارثة النصف فتأخذ السدس تكملة للثلثين.

الحالة الثالثة: أن تكون اثنتين فأكثر فتسقط الأخت لأب إلا مع وجود المعصب، والمعصب هو أخوها، وهو ما يسمى بالأخ المبارك.

* المبحث الرابع: أصحاب الثلثين:

الشروط					أصحاب الثلثين
عدم المعصب					١ البنات
عدم الفرع الوارث الأعلى ^(١)		عدم المعصب		التعدد	٢ بنات الابن
عدم الأصل الوارث من الذكور		عدم الفرع الوارث ^(٢)	عدم المعصب	التعدد	٣ الأخوات ش
عدم الأشقاء والشقائق ^(٤)	عدم الأصل الوارث من الذكور	عدم الفرع الوارث ^(٣)	عدم المعصب	التعدد	٤ الأخوات لأب

(١) إذا وجد الفرع الوارث الأعلى^(١) منهن فلا تخلو من ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يكون ذكرًا فيسقطن (أي بنات الابن).

الحالة الثانية: أن تكون أنثى وارثة النصف فيأخذن السدس تكملة للثلثين.

الحالة الثالثة: أن تكون اثنتين فأكثر فيسقطن إلا مع وجود المعصب، والمعصب هو أخوهن، أو ابن عمهن أو الأنزل منهن درجة إن احتجن إليه، وهو ما يسمى بالأخ المبارك.

(٢) إذ وجد الفرع الوارث فلا تخلو من حالتين:

الحالة الأولى: إن كان ذكرًا فيسقطن.

الحالة الثانية: إذا كانت أنثى فأكثر فيأخذن الباقي تعصيًا مع الغير.

(٣) إذا وجد الفرع الوارث فلا تخلو من حالتين:

الحالة الأولى: إذا كان ذكرًا فيسقطن.

الحالة الثانية: إن كانت أنثى فأكثر فيأخذن الباقي تعصيًا مع الغير.

(٤) إذا وجد الأشقاء والشقيقات أفرادًا أو تعددًا فلا تخلو من ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يكون ذكرًا فيسقطن.

الحالة الثانية: أن تكون أنثى وارثة النصف فيأخذن السدس تكملة للثلثين.

قال ناظم «الرحبية»: باب من يرث الثلثين:

والثلثان للبنات جمعاً	ما زاد عن واحدة فسمعا
وهو كذاك لبنات الابن	فافهم مقالي فهم صافي الذهن
وهو للأختين فما يزيد	قضى به الأحرار والعبيد
هـذا إذا كن لأم وأب	أو لأب فاعمل بهذا تصب



* المبحث الخامس: أصحاب الثلث:

أصحاب الثلث			الشروط	
١	الأم	عدم الفرع الوارث	عدم الجمع من الإخوة	ألا تكون المسألة إحدى العمريتين
٢	أولاد الأم	التعدد	عدم الفرع الوارث	عدم الأصل الوارث من الذكور

قال ناظم «الرحبية»: باب من يرث الثلث:

والثلث فرض الأم حيث لا ولد
كاثنين أو ثنتين أو ثلاث
ولا ابن ابن معها أو بنته
وإن يكن زوج وأم وأب
وهكذا مع زوجة فصاعدا
وهو للثنتين أو ثنتين
وهكذا إن كثروا أو زادوا
ويستوي الإنث والذكور
ولا من الإخوة جمع ذو عدد
حكم الذكور فيه كالإنث
ففرضها الثلث كما بينته
فثلث ما يبقى لها مرتب
فلا تكن عن العلوم قاعدا
من ولد الأم بغير مين
فما لهم فيها سواء زاد
فيه كما قد أوضح المسطور

* المبحث السادس : أصحاب السدس :

الشروط		أصحاب السدس	
وجود الفرع الوارث		الأب	١
وجود الفرع الوارث (أو) وجود الجمع من الإخوة		الأم	٢
وجود الفرع الوارث	عدم الأب	الجد	٣
عدم الأم		الجددة	٤
وجود الفرع الوارث الأعلى منها	عدم المعصب	بنت الابن فأكثر	٥
وجود الأخت الشقيقة الوارثة النصف	عدم المعصب	الأخت لأب فأكثر	٦
عدم الأصل الوارث من الذكور	عدم الفرع الوارث	الانفراد	٧
		ولد لأم	

قال ناظم «الرحبية»: باب من يرث السدس :

والسدسُ فرضُ سبعةٍ منَ العددِ أبٌ وأمٌّ ثمَّ بنتُ ابنٍ وُجِدَ
والأختُ بنتُ الأبِ ثمَّ الجدَّة وولَدُ الأمِّ مَمَامُ العِدَّةِ
فالأبُ يستحقُّهُ معَ الولدِ وهكذا الأمُّ يتنزَّلُ الصمد

وهكذا مع ولد الابن الذي
وهو لها أيضًا مع الاثنين
والجد مثل الأب عند فقده
إلا إذا كان هناك إخوة
أو أبوان معهم زوجه ورث
وحكمه وحكمهم سيأتي
وينت الابن تأخذ السدس إذا
وهكذا الأخت مع الأخت التي
والسدس فرض جدّة في النسب
ولّد الأم ينال السدس

ما زال يقفوا إثره ويحتذي
من إخوة الميت فقس هذين
في حوز ما يُصيّهُ ومَدّه
لكونهم في القرب وهو أسوة
فالأم للثلث مع الجد ترث
مُكَمَّلَ البيان في الحالات
كانت مع البنت مثلاً يُحتذى
بالأبوين بأخي أدلت
واحدة كانت لأم وأب
والشرط في إفراده لا يُنسى

* المبحث السابع: أصحاب ثلث الباقي:

الشروط	أصحاب ثلث الباقي	
أن تكون المسألة إحدى العمريتين	الأم	١

قال ناظم «الرحبية»:

وإن يكن زوج وأم وأب
وهكذا مع زوجة فصاعداً

فثلث ما يبقى لها مرتب
فلا تكن عن العلوم قاعداً

المبحث الثامن: ملخص أحوال الورثة:

أحوال الورثة			عدد الورثة	أصحاب الإرث	
الأصول	الأب	٣	السدس	السدس + الباقي (١)	الباقي (٢)
	الجد	٣	السدس	السدس + الباقي (١)	الباقي (٢)
	الأم	٣	الثلث	السدس	ثلث الباقي (٣)
	الجددة	١	السدس		
الفروع	الابن فأكثر وإن نزل	١	الباقي (٢)		
	البنت فأكثر	٣	النصف	الثلثين	الباقي (٤)
	بنت الابن فأكثر	٤	النصف	الثلثين	السدس الباقي (٤)
الغير	الأخ ش فأكثر وإن نزل	١	الباقي (٢)		
	الأخ لأب فأكثر وإن نزل	١	الباقي (٢)		
	الأخت ش فأكثر	٣	النصف	الثلثين	الباقي (٥)
	الأخت لأب فأكثر	٤	النصف	الثلثين	السدس الباقي (٥)
	ولد الأم فأكثر	٢	السدس		الثلث
	العم ش فأكثر وبنوهم	١	الباقي ٢		
النكاح	العم لأب فأكثر وبنوهم	١	الباقي (٢)		
	الزوج	٢	النصف		الربع
	الزوجة فأكثر	٢	الربع		الثلث
الولاء	المعتق والمعتقة	١	الباقي (٢)		

(١) مع وجود الفرع الوارث الأنثى.

(٢) عصبة بالنفس

(٣) ثبت بالاجتهاد.

(٤) مع وجود المعصب (أي عصبة بالغير).

(٥) في حالتين: الحالة الأولى: وجود المعصب، وتسمى عصبة بالغير.

الحالة الثانية: مع وجود الفرع الوارث الأنثى، وتسمى عصبة مع الغير.

الباب الثالث التعصيب

ويشتمل على أربعة مباحث:

وفيه أربعة مباحث:

* المبحث الأول: تعريف التعصيب:

التعصيب: وهو مشتق من العصب، بمعنى: الشد والتقوية أو الإحاطة؛ وعصبة الرجل: بنوه وقرباته من الذكور من جهة أبيه؛ سموا بذلك لإحاطتهم به أو لشد بعضهم أزر بعض.

وفي الاصطلاح: الإرث بلا تقدير.

* المبحث الثاني: أقسام العصبية:

أقسام العصبية ثلاثة:

القسم الأول: العصبية بالنفس:

وهم: جميع الورثة من الذكور (عدا الأخ لأم والزوج) وذاتُ الولاء.

الأبن وإن نزل			الفروع
الأب وإن علا			الأصول
	وبنوهم	الأخ الشقيق	الإخوة
	وبنوهم	الأخ لأب	
	وبنوهم	العم الشقيق	
	وبنوهم	العم لأب	
المعتق والمعتقة وعصبتهم المتعصبون لأنفسهم			ذات الولاء

القسم الثاني: العصبه بالغير: وهم أربعة أصناف:

- ١- البنت فأكثر مع الابن فأكثر.
- ٢- بنت الابن فأكثر مع ابن الابن فأكثر، أو الأنزل منها درجة إن احتاجت إليه.
- ٣- الأخت الشقيقة فأكثر مع الأخ الشقيق فأكثر.
- ٤- الأخت لأب فأكثر مع الأخ لأب فأكثر.

القسم الثالث: العصبه مع الغير: وهم صنفان:

الصنف الأول:

الأخت الشقيقة فأكثر مع فرع وارث أنثى، بشرط عدم وجود المعصب لها وهو الأخ الشقيق.

الصنف الثاني:

الأخت لأب فأكثر مع فرع وارث أنثى، بشرط عدم وجود المعصب لها وهو الأخ لأب.

* المبحث الثالث: جهات العصبه:

جهات العصبه:

أول ما تنظر إلى الجهة، فإن اتحدت الجهة؛ انظر إلى الدرجة، فإن اتحدت الدرجة؛ انظر إلى القوة.

الجهة		الدرجة	القوة
١	بنوة	الدرجة الأولى مقدمة على الدرجة الثانية وهكذا	المدلي بقرابتين مقدم على المدلي بقرابة واحدة
٢	أبوة		
٣	أخوة		
٤	عمومة		
٥	ولاء		

أول ما نقدم : الأسبق جهة، ثم إذا كانوا في جهة واحدة نقدم الأقرب^(١) درجة، ثم إذا كانوا في الدرجة سواء نقدم الأقوى، فالمدلي بقرايتين مقدم على المدلي بقراية واحدة^(٢).

* المبحث الرابع: أحكام العصبية:

للعصبية ثلاثة أحكام؛ هي:

- ١- أنهم يأخذون جميع المال إذا لم يكن هناك صاحب فرض.
- ٢- أنهم يأخذون ما أبقت الفروض من التركة.
- ٣- أنهم يسقطون إذا استغرقت الفروض التركة.

قال ناظم «الرحبية»: باب التعصيب:

وَحُقُّ أَنْ نَشْرَعَ فِي التَّعْصِيبِ	بِكُلِّ قَوْلٍ مُوجِزٍ مُصِيبٍ
فَكُلُّ مَنْ أَحْرَزَ كُلَّ الْمَالِ	مِنْ الْقَرَابَاتِ أَوْ الْمَوَالِي
أَوْ كَانَ مَا يَفْضُلُ بَعْدَ الْفَرْضِ لَهُ	وَالْأَبْنَاءُ عِنْدَ قَرْبِهِ وَالْبُعْدُ
وَالْأَخِ وَابْنِ الْأَخِ وَالْأَعْمَامِ	وَالسَّيِّدُ الْمُعْتَقُ ذِي الْإِنْعَامِ
وَهَكَذَا بَنُوهُمْ جَمِيعًا	فَكُنْ لَهَا أَذْكَرُهُ سَمِيعًا
وَمَا لِذِي الْبُعْدِ مَعَ الْقَرِيبِ	فِي الْإِرْثِ مِنْ حِظٍّ وَلَا نَصِيبِ
وَالْأَخُ وَالْعَمُّ لَأُمٍّ وَأَبٍ	أُولَى مِنَ الْمُدْلِ بِشَطْرِ النَّسَبِ

(١) الأقرب هو الذي يتصل بالميت أولاً.

(٢) قال الجعبري رَحِمَهُ اللَّهُ:

وبعدها التقديم بالقوة اجمعلا

فبالجهة التقديم ثم بقربه

وَالابْنُ وَالْأُخْ مَعَ الْإِنَاثِ يُعْصَبَانِ فِي الْمِيرَاثِ
وَالْأَخَوَاتُ إِنْ تَكُنْ بَنَاتُ فَهُنَّ مَعَهُنَّ مُعْصَبَاتُ
وَلَيْسَ فِي النِّسَاءِ طَرًّا عَصَبُهُ إِلَّا الَّتِي مَنَتْ بِعَنْقِ الرَّقَبَةِ



الباب الرابع الحجب

ويشتمل على سبعة مباحث:

* المبحث الأول: مقدمة عن الحجب:

وهو من أعظم أبواب الفرائض وأهمها، قال بعضهم: حرام على من لم يعرف الحجب أن يفتي في الفرائض.

* المبحث الثاني: تعريف الحجب:

الحجب لغة: المنع. يقال: حجبه؛ إذا منعه عن الدخول، ومنه الحجاب لما يستر به الشيء. واصطلاحًا: منع من قام به سبب الإرث من الإرث بالكلية أو من أوفر حظيه. وإن شئت فقل: منع الوارث من الإرث بالكلية أو من بعضه.

* المبحث الثالث: أقسام الحجب:

الحجب ينقسم إلى قسمين:

١- حجب أوصاف.

٢- حجب أشخاص.

الحجب بالوصف: أن يقوم بالوارث أحد الموانع الثلاثة؛ وهي: الرق والقتل واختلاف الدين.

الحجب بالشخص: أن يحجب أحد الورثة بالآخرين؛ إما بالكلية وإما من بعض الإرث.

فائدة:

الحجب بالوصف يتأتى دخوله على جميع الورثة، والحجب بالشخص نقصانًا كذلك. وأما الحجب بالشخص حرمانًا فلا يتأتى على ستة وهم الأب والأم والابن

والبنت والزوج والزوجة، ونظمه بعضهم، فقال:
وخمسة لا يسقطون بالعدد أب وأم زوجة زوج ولد

* المبحث الرابع: أقسام الحجب بالأشخاص:

الحجب بالأشخاص ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: حجب حرمان: منع الوارث من الإرث بالكلية.

القسم الثاني: حجب نقصان: منع الوارث من الإرث من بعضه.

* المبحث الخامس: الفرق بين حجب الأوصاف وحجب الأشخاص:

حجب أشخاص	حجب أوصاف
وجوده ليس كعدمه. لا يرث لكن قد يؤثر على غيره	وجوده كعدمه. لا يرث ولا يؤثر على غيره
لا يتأتى على جميع الورثة	يتأتى على جميع الورثة

* المبحث السادس: بعض الضوابط في الحجب:

- أنه يقدم في باب التعصيب الأسبق بها (إذن فمن دونه محجوب به، وأن الأقرب

يحجب الأبعد، وأن الأقوى يحجب الأضعف).

- الورثة ثلاثة أقسام: أصول، وفرع، وحواشي.

ضابط الأصول: أن كل واحد من الأصول يحجب من فوقه إذا كان من جنسه.

ضابط في الفروع: أن كل ذكر من الفروع يحجب من تحته.

ضابط في الحواشي: يسقطون بكل ذكر من الأصول أو من الفروع.

والباقي ننزله على مسألة التعصيب: فكل من كان أسبق جهة يحجب الأبعد، وكل

من كان أقرب فإنه يحجب الأبعد، وكل من كان أقوى فإنه يحجب الأضعف. بناءً على

مسألة التعصيب.

* المبحث السابع: بعض القواعد في حجب الحرمان:

القاعدة الأولى: أن الأصول لا يحجبهم إلا الأصول، والفروع لا يحجبهم إلا الفروع، والخواشي يحجبهم الأصول والفروع والخواشي.
القاعدة الثانية: جميع الورثة يمكن أن يحجبوا حجب حرمان ما عدا الوالدان والولدان والزوجان.

القاعدة الثالثة: كل ما أدلى بواسطة حجبه تلك الوسطة، ويستثنى من ذلك صنفان:

١- ولد الأم مع الأم.

٢- الجدة أم الأب مع الأب.

وذكر ابن رجب هذه القاعدة على وجه آخر وهو: من أدلى بوارث وقام مقامه في استحقاقه إرثه يسقط به، وإن أدلى به ولم يرث ميراثه لم يسقط به، ويتخرج على ذلك مسألتان: أولاد الأم مع الأم، والجدة أم الأب معه. انتهى. انظر «قواعد ابن رجب» القاعدة الثامنة والأربعون بعد المائة.

واختصر شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين هذه القاعدة بقوله: «أن من أدلى بشخص فإن قام مقامه عند عدمه سقط به وإلا فلا».



الباب الخامس الحساب

ويشتمل على ثلاثة فصول الفصل الأول

ويشتمل على تسعة مباحث:

* المبحث الأول: تعريف الحساب:

أي: حساب الفرائض^(١)، وهو تأصيل المسائل وتصحيحها، لا علم الحساب المعروف الذي حده علم بأصول يتوصل بها إلى استخراج المجهولات العددية؛ فإنه يشمل حساب الفرائض وغيره.

* المبحث الثاني: تعريف التأصيل ومعرفة أصول المسائل:

تعريف التأصيل: تحصيل أقل عدد يخرج منه فرض المسألة أو فروضها بلا كسر.

تعريف الأصل: أقل عدد يخرج منه فرض المسألة أو فروضها بلا كسر.

الفائدة من التأصيل والأصل:

التأصيل هو الطريق إلى استخراج الأصل، فالتأصيل وسيلة، والأصل ثمرة ونتيجة.

* المبحث الثالث: الأصول المتفق عليها:

الأصول المتفق عليها سبعة أصول:

٢٤	١٢	٨	٦	٤	٣	٢
----	----	---	---	---	---	---

(١) وحساب الفرائض يشمل على تأصيل وتصحيح ومسائل وصور.

فالتأصيل: هو تحصيل أقل عدد يخرج منه فرض المسألة أو فروضها بلا كسر.

والتصحيح هو: تحصيل أقل عدد ينقسم على الورثة بلا كسر.

والمسألة هي: تعيين الفرض مع قطع النظر عن مستحقه.

والصورة هي: بيان مستحق الفرض.

* المبحث الرابع: تعريف أصل المسألة ومصحتها:

أصل المسألة هو: العدد الذي يخرج منه فرض المسألة أو فروضها بلا كسر.
أو بعبارة أخرى: «هو أقل عدد يقبل القسمة على مخارج الفروض بدون كسر».
أما إذا كان الورثة كلهم عصبية فأصل مسألتهم من عدد رؤوسهم.
مصح المسألة هو: أقل عدد ينقسم على الورثة بلا كسر.

* المبحث الخامس: تعريف العول:

العول هو: زيادة السهام عن أصل المسألة.
قاعدة: إذا أردت أن تعرف كم نقص كل واحد في العول فانسب ما عالت إليه؛ فما حصل من النسبة فهو نسبة النقص.

* المبحث السادس: تنقسم أصول المسائل باعتبار العول وعدمه إلى قسمين:

القسم الأول: عائل.

القسم الثاني: غير عائل.

* المبحث السابع: الأصول التي تعول ثلاثة:

الأول: أصل ستة.

ويعول إلى سبعة، وثمانية، وتسعة، وعشرة، واثنا عشر، وشفعاً.

الثاني: أصل اثني عشر.

ويعول إلى ثلاثة عشر، وخمسة عشر، وسبعة عشر، واثنا عشر.

الثالث: أصل أربعة وعشرين.

ويعول بثمانه؛ وهو سبعة وعشرون فقط.

* المبحث الثامن: والأصول التي لا تعول أربعة:

الأول: اثنين. الثاني: ثلاثة. الثالث: أربعة. الرابع: ثمانية.

بيان الأصول التي تعول والتي لا تعول عن طريق الجدول:

٢٤	١٢	٨	٦	٤	٣	٢	أصول المسائل سبعة
—	—	٨	—	٤	٣	٢	الأصول التي لا تعول
٢٤	١٢		٦				الأصول التي تعول
٢٧	١٣		٧				بيان منتهى عولها
	١٥		٨				
	١٧		٩				
			١٠				

فوائد:

الفائدة الأولى:

إذا جمعت فروض المسألة منها؛ فإن ساوتها سميت عادلة كزوج وأخت ش.

٢		
١	$\frac{1}{2}$	زوج
١	$\frac{1}{2}$	أخت ش

وإن نقصت فروض المسألة عنها سميت ناقصة كزوج وبنت وعم.

٤		
١	$\frac{1}{4}$	زوج
٢	$\frac{1}{2}$	بنت
١	ب	عم

وإن زادت عليها فعائلة؛ كزوج وأختين لأب.

٧ ✗		
٣	$\frac{1}{2}$	زوج
٤	$\frac{2}{3}$	أختين لأب

الفائدة الثانية:

لا يعال لأحد من الرجال إلا أربعة: الأب والجد والزوج والأخ من الأم.
ويعال لجميع النساء إلا المعتقة.

* المبحث التاسع : طريقة تأصيل المسائل:

١- إذا لم يكن في المسألة فرض بل كلهم عصبية؛ فطريقة تأصيل المسألة من عدد رؤوسهم.
فإذا اجتمع الذكور مع الإناث؛ فالذكر عن رأسين والأنثى عن رأس، ولا يتصور فيها مصحح المسألة

٣	مثاله:
١	ابن
١	ابن
١	ابن

٥	مثال آخر:
١	أخت ش
٢	أخ ش
٢	أخ ش

٢- إذا لم يكن في المسألة إلا فرض واحد فطريقة تأصيل المسألة من مخرج الفرض.

٢	مثاله:	
١	$\frac{1}{2}$	بنت
١	ب	عم

٣- إذا كان في المسألة أكثر من فرض فطريقة تأصيل المسألة:
إما عن طريق النسب الأربع^(١) أو عن طريق أقل عدد ينقسم على مخرج الفروض بلا كسر.

فانظر إلى أكبر عدد من مخرج الفروض وأقل عدد من الباقي من أصول المسائل الذي ينقسم على مخرج الفروض بدون كسر.
فأصول المسائل المتفق عليها هي أصل: ((٢، ٣، ٤، ٦، ٨، ١٢، ٢٤)).

أمثلة على ذلك:

٢	مثال على التماثل:	
١	$\frac{1}{2}$	زوج
١	$\frac{1}{2}$	أخت

(١) وهي: التماثل والتداخل والتوافق والتباين.

٤	مثال على التداخل:	
١	$\frac{1}{4}$	زوج
٢	$\frac{1}{2}$	بنت
١	ب	عم

١٢	مثال على التوافق:	
٣	$\frac{1}{4}$	زوجة
٢	$\frac{1}{6}$	أم
٧	ب	سبعة أخوة ش

١٢	مثال على التباين:	
٣	$\frac{1}{4}$	زوج
٨	$\frac{2}{3}$	بنتين
١	ب	عم



الفصل الثاني

التصحيح

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

* المبحث الأول: تعريف التصحيح:

التصحيح هو: تحصيل أقل عدد ينقسم على الورثة بلا كسر.

* المبحث الثاني: طريقة التصحيح:

فإن كانت السهام منكسرة على الورثة أو على بعضهم؛ فلا يخلو من حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون الانكسار على فريق واحد.

الحالة الثانية: أن يكون الانكسار على فريقين.

الحالة الأولى: أن يكون الانكسار على فريق واحد.

فلنا فيه نظر واحد، وهو النظر بينه وبين سهامه.

فإما أن يكون بينهما موافقة أو مباينة.

فإن كان بينهما موافقة:

اتبع الخطوات التالية:

١- فاردد الرؤوس إلى وفقها.

٢- ثم اضربه في أصل المسألة أو عولها إن كانت عائلة، فما بلغ فمنه تصح.

٣- وعند القسم يضرب سهم كل وارث من المسألة بما ضربتها به يخرج نصيبه.

مثاله:

جزء السهم			
٨	٤	×٢	
٢	١	$\frac{1}{4}$	زوج
١/٦	٣	ب	٦ أبناء
٢			

وإن كانت بينهما مباينة:

١- فاضرب جميع الرؤوس في أصل المسألة أو عولها إن كانت عائلة، فما بلغ فمنه تصح.

٢- وعند القسم يضرب سهم كل وارث من المسألة بما ضربتها به يخرج نصيبه.

مثاله:		جزء السهم	
		× ٥	
٢٠	٤		
٥	١	$\frac{1}{4}$	زوج
٣/١٥	٣	ب	٥ أبناء

* المبحث الثالث:

الحالة الثانية: أن يكون الانكسار على فريقين فأكثر.

فلنا فيه نظران:

النظر الأول: بين كل فريق وسهامه.

فإن كان بينهما مباينة أثبتنا جميع الرؤوس، وإن كان بينهما موافقة أثبتنا وفقها.

النظر الثاني: بين المثبتات من الرؤوس.

فإما أن يكون بينهما مماثلة^(١) أو مداخلة^(٢) أو موافقة^(٣) أو مباينة^(٤) وتسمى هذه

(١) فالمماثلة هي: أن يستوي عدد رؤوس الفريقين فأكثر كاثنتين واثنتين مثلاً.

(٢) والمداخلة هي: أن ينقسم الأكبر على الأصغر من غير كسر، أو يُنْفِي الأصغر الأكبر، أو يكون الأصغر جزءاً مفرداً من الأكبر، وكل واحد من التعاريف الثلاثة صحيح، وذلك كاثنتين وأربعة.

(٣) والموافقة هي: أن يتفق الفريقان فأكثر بجزء من الأجزاء، ولا يصدق عليه حدُّ المداخلة، وذلك كأربعة وستة مثلاً.

(٤) والمباينة هي: أن لا يتفقا بجزء من الأجزاء، بل يختلفان كخمسة وثلاثة مثلاً.

(النسب الأربع).

فإن كان بين الميثب من الرؤوس مماثلة فاكتف بأحدهما.

وإن كان بين ذلك مداخلة فاكتف بأكبرهما.

وإن كان بين ذلك موافقة فاضرب وفق أحدهما بكامل الآخر وأثبت الحاصل.

وإن كان بين ذلك مباينة فاضرب أحدهما بالآخر وأثبت الحاصل.

ويسمى الميثب من أحد المتماثلين وأكبر المتداخلين وحاصل الضرب في المتوافقين

والمباينين يسمى «جزء السهم»، فاضربه في أصل المسألة أو عولها إن كانت عائلة، فما

بلغ فمنه تصح.

وعند القسم يضرب سهم كل وارث من المسألة في جزء السهم.

فمثال المماثلة:		جزء السهم	
		$\times 4$	
٤	٤ زوجات	$\frac{1}{4}$	١
٤	٤ أعمام	ب	٣
			١٦

ومثال المداخلة:

فمثال المداخلة:		جزء السهم	
		$\times 4$	
٢	أخوان لأم	$\frac{1}{3}$	١
٤	٨ إخوة لأب	ب	٢
			١٢

ومثال الموافقة:

جزء السهم				
٢٠٤	١٧	١٢		
٩/٣٦	٣	$\frac{1}{4}$	٤ زوجات	٤
٧٢	٦	$\frac{1}{2}$	أخت ش	
٨/٩٦	٨	$\frac{2}{3}$	١٢ أختاً لأب	٦

ومثال المباينة:

جزء السهم				
١٠٠٨٠	٢٤	×٤٢٠		
١٣٤٤/٦٧٢٠	١٦	$\frac{2}{3}$	٥ بنات	٥
٥٦٠/١٦٨٠	٤	$\frac{1}{6}$	٣ جدات	٣
٣١٥/١٢٦٠	٣	$\frac{1}{8}$	٤ زوجات	٤
٦٠/٤٢٠	١	ب	٧ أعمام	٧

فائدة:

لا نحتاج إلى التصحيح فيما يأتي:

- ١- إذا كان الورثة عصبية؛ لأن أصل مسألتهم من عدد رؤوسهم قلّوا أو كثروا.
- ٢- إذا كان الورثة ذوي فرض مردود عليهم وهم من جنس واحد؛ لأن أصل مسألتهم من عدد رؤوسهم.
- ٣- إذا كانت السهام منقسمة على الورثة.

الباب السادس
قسمة التركات

ويشتمل على مبحثين:

* المبحث الأول: تعريف التركة:

القسمة: جعل الشيء الواحد أقسامًا.

والتركة: ما يخلفه الميت من مال أو حق أو اختصاص.

والمراد بقسمة التركات إعطاء كل وارث من التركة ما يستحقه شرعًا.

وبهذا تعرف أهمية هذا الباب، فإن أهمية الشيء بحسب ثمرته ومقصوده.

* المبحث الثاني: كيفية طرق قسمة التركة:

وقد ذكر الفرضيون رحمهم الله لقسمة التركة طرقًا كثيرة؛ منها:

١ - طريقة النسبة. وهو أن تنسب سهم كل وارث من المسألة إليها وتعطيه من

التركة بمثل تلك النسبة.

السهم	×	التركة	= نصيب الوارث
			المسألة
		$\frac{7}{7}$	
زوج	$\frac{1}{2}$	٣	$3000 = 7000 \times \frac{3}{7}$
أختين شقيقتين	$\frac{2}{3}$	٢	$4000 = 7000 \times \frac{2}{7}$
		٢	$4000 = 7000 \times \frac{2}{7}$

وهذا أعم الطرق نفعاً؛ لأنه يعمل به فيما يقل القسمة كالدراهم وما لا يقبلها كالعبد.

٢- أن تضرب سهم كل وارث في التركة وتقسم الحاصل على ما صحت منه المسألة، فما حصل فهو نصيبه.

التركة: ٨٠	٨ ✗	$١٠ = ٨ \div ٨٠$
زوج	٣	$٢٤٠ = ٨٠ \times ٣$ فهو نصيبه
أم	٢	$١٦٠ = ٨٠ \times ٢$ فهو نصيبه
أخت شقيقة	٣	$٢٤٠ = ٨٠ \times ٣$ فهو نصيبه

٣- أن تقسم التركة على أصل المسألة أو مصححها وتضرب الحاصل على سهام الورثة، فما حصل فهو نصيبه.

التركة: ٨٠	٨ ✗	$١٠ = ٨ \div ٨٠$
زوج	٣	$٣٠ = ١٠ \times ٣$ فهو نصيبه
أم	٢	$٢٠ = ١٠ \times ٢$
أخت شقيقة	٣	$٣٠ = ١٠ \times ٣$



الباب السابع

الرد^(١)

وفيه خمسة مباحث:

* المبحث الأول: تعريف الرد.

في اللغة: العود والرجوع والصرف.

في اصطلاح الفرضيين: زيادة في الأنصبا ونقصان في السهام.

أي أن أهل الفروض لم تستغرق فروضهم التركة.

* المبحث الثاني: ما يشترط في الرد:

يشترط في الرد شرطان؛ هما:

١- أن لا تستغرق الفروض أصل المسألة.

٢- أن لا يكون هناك عاصب.

* المبحث الثالث: في بيان من يرد عليهم:

يرد على جميع أصحاب الفروض ما عدا الزوجين. هذا قول عامة القائلين بالرد^(٢).

(١) العلماء في الرد على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يرد على أصحاب الفروض غير الزوجين بقدر فروضهم.

القول الثاني: لا رد، وإنما يصرف الباقي لبيت المال، ولا يزداد لأحد فوق فرضه.

القول الثالث: يرد عليهم إذا لم ينتظم بيت المال. وهذا القول متفرع من القول الأول، وذكر أدلة كل قول من هذه الأقوال تؤخذ من مظانها، وعدلت عنها لأجل الاختصار.

(٢) ومن قال بالرد على الزوجين في هذا العصر الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمته الله، ولم أعلم من سبق الشيخ إلى هذا القول إلا بعض الأحناف بشرط إذا لم ينتظم بيت المال. انظر رد المختار (٦/ ٧٨٧)، واحتج الشيخ السعدي رحمته الله: لأنه كما ينقصان بالعول فإنها يزدان بالرد كغيرهما، فالعلة على هذا كونه وارثاً صاحب فرض، فهذا هو الظاهر من دلالة الكتاب والسنة والقياس الصحيح.

فعلى هذا تكون علة الرّد كونه صاحب فرضٍ قريبًا.

* المبحث الرابع: طريقة حساب مسائل الرد :

لا يخلو من حالتين:

الحالة الأولى: إذا لم يكن معهم أحد الزوجين:

فلا يخلو الأمر من ثلاث صور:

الصورة الأولى: إن كان المردود عليه شخصًا واحدًا أخذ المال كله. فرضًا وردًا .

الصورة الثانية: إن كان المردود عليه جماعة من ذوي الفروض من جنس واحد

فأصل مسألتهم من عدد رؤوسهم.

الصورة الثالثة: إن كان المردود عليه جماعة من ذوي الفروض لكن اختلفت

أجناسهم: فأصل مسألتهم من عدد سهامهم، وتصحيح إن احتاجت إلى تصحيح.

فائدة: لا يتجاوز من يرد عليه ثلاثة أصناف؛ لأنهم إن جاوزوا الثلاثة لم يكن في

المسألة رد، بل تكون مستغرقة أو زائدة فتعول.

الحالة الثانية: إذا كان معهم أحد الزوجين:

فطريقة العمل: أن تعطي الموجود من الزوجين فرضه من مخرجه، وما بقي فهو

لأهل الرد.

ولا يخلو الأمر من ثلاث صور:

الصورة الأولى: أن يكون مع صاحب الزوجية وارث واحد فقط.

في هذه الصورة تجعل المسألة من مخرج فرض صاحب الزوجية، تعطيه منها نصيبه،

والباقى يأخذه المردود عليه إن كان واحدًا، فرضًا وردًا.

الصورة الثانية: أن يكون مع صاحب الزوجية ورثة من جنس واحد.

في هذه الصورة تجعل المسألة من مخرج فرض صاحب الزوجية، تعطيه منها نصيبه،

والباقى يأخذه المردود عليهم فرضاً وردّاً، كما لو كانوا عصبه.

فإن انقسم عليهم فالأمر واضح، وإن لم ينقسم سلكت طريق التصحيح.
الصورة الثالثة: أن يكون مع صاحب الزوجية ورثة متعددة أجناسهم.
طريقة العمل حيثئذ:

- ١- أن تجعل مسألة أولى من مخرج فرض صاحب الزوجية، تعطيه منها نصيبه، وتكتب الباقي من مسألته فيها رقماً ورسماً.
- ٢- ثم تجعل مسألة ثانية للمردود عليهم وتصحيحها إن احتاجت إلى تصحيح.
- ٣- ثم تنظر بين الباقي من مسألة الزوجية ومصحح مسألة الذين يرد عليهم، فلا يخلو:

أ- إما أن ينقسم الباقي على المسألة.

ب- وإما أن يوافق.

ج- وإما أن يباين.

أ- وجود الانقسام:

إذا انقسم الباقي على المسألة؛ صحت جامعة الرد بما صحت منه مسألة الزوجية^(١).

ب- وجود التوافق:

إذا كان بين الباقي ومسألة الذين يردّ عليهم؛ التوافق:

١- أخذت وفق الباقي ووضعت فوق مسألة الرد.

٢- وأخذت وفق مسألة الرد ووضعت فوق مسألة الزوجية.

(١) فلا حاجة إلى عمل في ذلك، وهذا إنها هو في مسألة واحدة، وهي ما إذا كان مع الزوجة من أهل الرد من فرضه ثلث وسدس فقط؛ كزوجة وأم وواحد أو اثنين من أولاد الأم.

- ٣- وتضرب فيها، فما خرج فهو مصحح جامعة الرد.
- ٤- ضربنا نصيب الزوجة بما ضربت به مسألتها وجعلنا الحاصل تحت الجامعة.
- ٥- ومن له شيء من مسألة الرد أخذه مضروباً فيما فوقها - أي في وفق الباقي -.
- ٦- ويوضع الناتج له أمامه تحت الجامعة.

فائدة:

وقع في بعض عبارة بعض الفرضيين أن الفاضل بعد فرض الزوجية لا يمكن أن يكون موافقاً لمسألة الرد إذا كان من أهل الرد من أجناس؛ بل إما منقسم أو مبين، ولكن هذا ما لم تحتج مسألة الرد لتصحيح؛ فإن احتاجت لتصحيح فقد يكون بينهما موافقة.

ج - وجود التباين:

- إذا كان بين باقي مسألة الزوجية ومسألة الرد التباين:
- ١ - أخذت الباقي ووضعت فوق مسألة الرد.
 - ٢ - وأخذت مصحح المسألة ووضعت فوق مسألة الزوجية.
 - ٣ - وضربته فيها، فما خرج فهو مصحح جامعة الرد.
 - ٤ - ثم تضرب ما بيد ورثة مسألة الزوجية فيما فوقها - أي في كامل مسألة الرد -.
 - ٥ - وتضرب ما بيد ورثة مسألة الرد فيما فوقها - أي في كامل الباقي -.
 - ٦ - وتضع الناتج أمامهم تحت الجامعة.



الباب الثامن المناسخة

وفيه أربعة مباحث:

* المبحث الأول: تعريفه:

في اللغة: يطلق على عدة معاني؛ منها:

١- النقل.

٢- التغيير.

٣- الإزالة.

وفي اصطلاح الفرضيين: أن يموت وارث، فأكثر قبل قسمة التركة.

* المبحث الثاني: أحوال المناسخة:

أحوال المناسخة ثلاثة:

الحالة الأولى: أن يكون ورثة الثاني هم بقية ورثة الأول من غير اختلاف، فتقسم

التركة على من بقي كأن الميت الأول مات عنهم.

الحالة الثانية: أن يكون الميت الثاني من ورثة الأول، وورثته لا يرثون غيره.

طريقة العمل لحل هذه المناسخة: سبع خطوات:

١- تصحح مسألة الميت الأول وتعرف سهم كل وارث منها.

٢- تصحح مسألة من مات بعده.

٣- تقسم سهامه من المسألة الأولى على مسألته؛ فإما:

أ- أن تنقسم. ب- أو تتباين. ج- أو تتوافق.

- فإن انقسمت^(١)؛ صحت مما صحت منه الأولى، وكانت الأولى هي الجامعة.
- وإن باينت سهام مسألته فأثبت المسألة^(٢).
- وإن وافقتها فأثبت وفقها^(٣).
- ٤- ثم انظر بين المثبت من المسائل بالنسب الأربع، وحصل أقل عدد ينقسم عليها (وهو جزء السهم)، كما سبق في النظر بين السهام والرؤوس.
- ٥- ثم اضرب الحاصل (وهو جزء السهم) في مسألة الميت الأول؛ فما بلغ فهو الجامعة، ومنه تصح.
- ٦- وعند القسم: مَنْ له شيء من الأولى فاضربه فيما ضربتها به (أي في جزء السهم).
- أ- فإن كان صاحبه حيًّا أخذه.
- ب- وإن كان صاحبه ميتًا؛ فاقسمه على مسألته، فما حصل فهو جزء سهمها يضرب به نصيب كل واحد من ورثته.
- ٧- ثم بعد ذلك اجمع منه ما حصل من أسهم الجامعة، فإن طابق ما صحت منه فالعمل صحيح، وإذا زاد أو نقص فالعمل غير صحيح، فأعده.
- الحالة الثالثة: ما سوى الحالين الأولين؛ ولها ثلاث صور:
- إحداها: أن يكون ورثة الميت الثاني هم بقية ورثة الميت الأول مع الاختلاف.
- الثانية: أن يكون ورثة الثاني من ورثة الأول وغيرهم.
- الثالثة: أن يكون ورثة الميت الثاني من غير ورثة الأول.

(١) وتنقسم إذا كان نصيبه مساويًا لمسألته، أو كان تداخل، وتكون سهامه أكثر من مسألته.

(٢) يعني: اجعل المسألة الثانية كورثة انكسر سهامهم عليهم.

(٣) يعني: اجعل المسألة الثانية كورثة انكسر سهامهم عليهم.

وفي هذه الحال في جميع صورها:

- ١- نصّح مسألة الميت الأول ونعرف سهم كل وارث منها.
- ٢- ثم نصّح مسألة الميت الثاني.
- ٣- ونقسم سهامه من الأولى عليها.
- أ- فإن انقسمت صحت الثانية مما صحت منه الأولى.
- ب- وإن لم تنقسم:
- فإن وافقت سهامه مسأله رددتها إلى وفقها.
- وإن باينت سهامه مسأله فأنبت المسألة.
- ثم اضرب الوفق عند التوافق أو الكل عند التباين في مسألة الميت الأول؛ فما بلغ فمناه تصح، وتسمى (الجامعة).
- ٤- وعند القسم من له شيء من المسألة الأولى، فأعطه إياه من الجامعة فيما إذا كانت سهام الثاني منقسمة على مسأله.
- وإن لم تكن منقسمة فاضربه فيما ضربت به المسألة الأولى.
- ومن له شيء من الثانية أخذه مضروباً في الخارج بقسمة سهام مورثه عند التباين أو وفقها عند التوافق.
- ومن كان وارثاً من المسألتين جمعت نصيبه من المسألة الأولى إلى نصيبه من المسألة الثانية.
- ثم اجمع أسهم الورثة من الجامعة؛ فإن طابقها فصحيح، وإن زاد أو نقص فالعمل غير صحيح فأعده.
- فإن مات ميت ثالث عملت له مسألة أخرى بعد عمل جامعة لمن قبله، وهكذا كلما تعدد الأموات عملت لكل واحد مسألة مستقلة وجامعة.

وبهذا تبين أن الفرق بين هذه الحال وبين الحال الثانية، أن هذه لا بد فيها لكل ميت من مسألة مستقلة وجامعة.

أما الحال الثانية؛ فيجمع الأموات كلهم في جامعة واحدة، والله أعلم.



الباب التاسع مسألة الجد مع الإخوة

* المبحث الأول: حكم توريث الإخوة مع الجد:

اختلف أهل العلم في توريث الإخوة مع الجد على قولين:

القول الأول: وهو أن الجد يسقط الإخوة مطلقاً.

وهذا عليه جمع من الصحابة كأبي بكر وابن عباس، وهو مذهب الحنفية والظاهرية

وبعض الشافعية - كالزني وابن سريج وابن اللبان وغيرهم -، وهو رواية عن الإمام أحمد، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وأئمة الدعوة رحمهم الله.

القول الثاني: بتوريث الإخوة لغير أم مع الجد:

على تفصيل سأذكر بعض الضوابط فيه إن شاء الله.

وهذا قول جماعة من الصحابة؛ منهم: زيد بن ثابت، وهو مذهب مالك والشافعي

وأحمد - في المشهور عنه - وأبي يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية، رحمهم الله.

* المبحث الثاني: ضوابط الجد مع الإخوة على القول بتوريثهم:

الجد مع الإخوة له حالتان:

الحالة الأولى: إن لم يكن معها صاحب فرض فيكون الأحظ للجد - إما المقاسمة

أو ثلث المال - على التفصيل الآتي:

فإما أن يكون الإخوة:

أقل من مثليه	مثليه	أكثر من مثليه
له	يستوي عنده الأمران	له
المقاسمة	المقاسمة - ثلث المال	ثلث المال

الحالة الثانية: إذا كان معهم صاحب فرض؛ فيكون الأحظ للجد إما المقاسمة، أو السدس كاملاً، أو ثلث الباقي.

فإن لم يبق إلا السدس أخذه الجد وسقط الإخوة إلا في مسألة الأكرية.

فلا تخلو هذه الحالة من أمور ثلاث:

الأمر الأول: إذا كانت الفروض أقل من النصف فلا حظ للجد في سدس المال. فإن كان الإخوة:

أقل من مثليه	مثليه	أكثر من مثليه
فله المقاسمة	يستوي عنده الأمران المقاسمة - ثلث الباقي	فله ثلث الباقي

الأمر الثاني: إذا كانت الفروض النصف، استوى للجد (ثلث الباقي وسدس جميع المال على كل حال).

فالأحظ للجد إما ثلث الباقي وسدس المال أو المقاسمة.

فإن كان الإخوة:

أقل من مثليه	مثليه	أكثر من مثليه
له المقاسمة	يستوي عنده الأمور الثلاثة المقاسمة - ثلث الباقي - سدس المال	له ثلث الباقي - سدس المال

الأمر الثالث: إذا كانت الفروض أكثر من النصف؛ فلا حظ للجد في ثلث الباقي.

لكن إن كان الإخوة:

أقل من مثليه والباقي ربع فأكثر	مثليه فأكثر أو كان الباقي بعد الفروض أقل من الربع
نظرت أيهما أكثر له	فالأحظ له
المقاسمة أم السدس	السدس



الخاتمة

وقبل الختام فهذا ما تيسر لي جمعه، فإن أخطأت؛ فمن نفسي المقصرة ومن الشيطان
الرجيم، وإن أصبت؛ فمن الله وحده العليم الحكيم.
وصلّى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.



فهرس الموضوعات

٥ المقدمة
٧ الباب الأول
٧ الفصل الأول
١٣ الفصل الثاني
١٦ الباب الثاني
٢٤ الباب الثالث: التعصيب
٢٨ الباب الرابع: الحجب
٣١ الباب الخامس: الحساب
٣١ الفصل الأول
٣٧ الفصل الثاني: التصحيح
٤١ الباب السادس: قسمة التركات
٤٣ الباب السابع: الرد
٤٧ الباب الثامن: المناسخة
٥١ الباب التاسع: مسألة الجد مع الإخوة



من منشوراتنا

كَيْفُ الْغَوَامِضِ
فِي
مَبَاحِثِ عِلْمِ الْفَرَائِضِ

أَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ
رَاشِدُ بْنُ خَلِيفَةَ بْنِ صَلَاحِ الْكَلْبِ

دَارُ اسْتِزْلَالِ الْمُؤْمِنِينَ
لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ



ردمک: ۹۷۸-۶۰۳-۰۰۵۳۷۴-۲